

منها 3 مشاريع في أبوظبي بقيمة 9 مليارات درهم

«أرابتك العقارية» تنفذ 5 مشاريع في الدولة بقيمة 14 مليار درهم

الدولي: الحكم يبيع 4 عقارات جراء النزاع مع «إيفاد العقارية»

أعلنت بنك الكويت الدولي «الدولي» في بيان أمس بأن المحكمة الكلية - بإثارة البيوع الأولى أصدرت بجلسته 17/4/2014 الحكم في دعاوى البيوع المتضمنة والمقام ادعاء من مصر فاضد شركة إيفاد العقارية «إ.م.م.» في بيع العقارات المحجوز عليها وحددت جلسة 2014/6/5 للإعلان عن بيع عدد «4» عقارات عن طريق النشر في الصحف اليومية كمرحلة أولى وبيان هذه العقارات كالتالي:

1 - عقار الوثيقة رقم 2008/2646 الكائن بمنطقة بنيدي الفار قطعة 2 قسيمة 40 ومساحته 2م1220 وأوصافه أرض سكن إستثماري.

2 - عقار الوثيقة رقم 2008/3595 الكائن بمنطقة بنيدي الفار قطعة 2 قسيمة 80 ومساحته 2م2066 وأوصافه أرض سكن إستثماري.

3 - عقار الوثيقة رقم 2006/15729 الكائن بمنطقة بنيدي الفار قطعة 2 قسيمة 87 ومساحته 2م6143 وأوصافه أرض سكن إستثماري.

4 - عقار الوثيقة رقم 2004/7080 الكائن بمنطقة بنيدي الفار قطعة 2 قسيمة 84 ومساحته 2م669 وأوصافه أرض سكن إستثماري.

وأوضح البيان المنشور بموقع البورصة اليوم بأن العقار الرابع موهون لصالح «الدولي».

وأعلن «الدولي» في وقت سابق عن إجراءات مزاداً علنياً في تمام الساعة 10 صباحاً من يوم الأربعاء الموافق 23 أبريل 2014 بمقر البنك الرئيسي الكائن في درواز «العبد الرزاق» - الدور العاشر، وذلك لبيع عقار بالتفاصيل التالية: - مخطط رقم م / 28363 ج - المنطقة: شرق، قطعة 4 / قسيمة 2 / مساحة 2.735 متر مربع - تجاري - السعر الابتدائي 21.9 مليون دينار كويتي - الموعود: زاوية شارع جابر المبارك وشارع الشهداء مقابل برج الحمراء - مساحة خضفية وشارع البنك في بيان نشر له اليوم على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أنه على من يرغب بدخول المزاد مراجعة الإدارة القانونية بالدور التاسع في مقر البنك بالمعنوان المشار إليه خلال أوقات الدوام الرسمي للبنك. جدير بالذكر أن العمومية غير العادية «المؤجلة» للبنك سوف تُعقد يوم الاثنين الموافق 14 أبريل 2014 في تمام الساعة 9 صباحاً في المبني الرئيسي للبنك. حيث سيتم مناقشة الموافقة على تعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للوافق مع قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012.

التي قامت «أرابتك القابضة» بتشجيعها عبر ذراعها الإنشائية «أرابتك للإنشاءات» في دولة الإمارات والخارج. وقال -قمتا بإسناد عدة مشاريع لشركة أرابتك العقارية التي لم يعض سوى 4 أشهر على إطلاقها، لكي تدخل قطاع التطوير العقاري بكل جدية وعزم، مستفيدة من خبرة أرابتك للإنشاءات، لتكمل دورها المحوري في عملية البناء والتطوير».

وأكد إسميك أن تلك المشاريع تشكل انطلاقة «أرابتك العقارية»، موضحاً أنها ستقوم مستقبلاً بالإعلان عن سلسلة مشاريع، سواء في دولة الإمارات، أو في الخارج. وأضاف أن «أرابتك» مهتمة بمشاريع الإسكان لذوي الدخل المحدود والمتوسط، مؤكداً أن مشروعها في مصر ياكورة لمشاريع مشابهة في عدة دول، خليجية وعربية، تعتزم الشركة الإعلان عنها وتنفذها خلال المرحلة المقبلة.

واستعرضت «أرابتك العقارية» في المعرض مجسماً ضخماً لمشروع المليون وحدة سكنية في مصر، الذي يتألف من مدن سكنية متكاملة الخدمات، موزعة على 13 موقعاً في الجمهورية، تستهدف أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة بما يتلاءم مع احتياجات العائلة المصرية، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 140 مليار درهم. وقال إسميك إن الشركة انفتحت مع 200 مقاول في مصر لتنفيذ المشروع، موضحاً أن التمويل سيكون من خلال المستثمرين، حيث تم الاتفاق مع عدد من البنوك المصرية لتمويل الوحدات السكنية للراغبين في الشراء.



إسميك خلال المؤتمر الصحافي أمس

أرابتك للإنشاءات في إنجازها بأبوظبي وفي مقدمتها مشروع المطار. تسير وفق الجدول الزمني المحدد. وكشف عن أن أرابتك القابضة تدرس طرح عدد من الشركات التابعة للاكتتاب العام وفي مقدمتها «أرابتك العقارية» خلال السنوات المقبلة، وبناء على دراسة واقعية لتوجهات السوق.

وأكد في بيان صحفي أمس، أهمية استعراض تلك المشاريع التي ستكون علامة فارقة في قطاع التطوير العقاري عند تسليمها، تضاف إلى سلسلة المشاريع عالمية الموصفات

شلقاً سكنية وقديماً ومساحات مكتبية ومساحات تجارية. ويحيو المشروع قيد الإنشاء 180 شقة سكنية، 215 شقة فندقية مخدمية، ومساحة قدرها 8184 قدماً مربعة لحال غرفة، أما البرج الثاني المؤلف من 25 طابقاً، فيضم 324 غرفة فندقية، وستديره مجموعة فيسروي العالمية، ويتوقع تسليمه بالكامل بحلول فبراير 2018.

وأوضح إسميك أن الشركة تتفاوض حالياً مع عدد لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في أبوظبي، لاسيما يجزيرتي الريم والسعديات.

وأكد أن المشاريع التي تشارك

أن «أرابتك العقارية» تتولي تطوير مشروعين بقيمة 5 مليارات درهم، وهما «فيسروي» المؤلف من برجين، الأول يضم فندقاً ستقوم بإدارته مجموعة فيسروي العالمية بسعة 440 غرفة، أما البرج الثاني المؤلف من 25 طابقاً، فيضم 136 شقة فندقية مخدمية، ويتوقع الانتهاء من إنشاء المشروع القائم على مساحة بناء قدرها 123 ألف متر مربع في نوفمبر عام 2015. ولتقت إلى أن الشركة تطور كذلك في دبي مشروع «P17»، على شارع الشيخ زايد، وهو عبارة عن برج متعدد الاستخدامات، يضم

وتوقع طرح مشروع غثوت السكني بأبوظبي خلال 6 أشهر، والذي سيضم نحو 350 فيلا، موضحاً أن المشروع يمر حالياً بمراحل التخطيط والدراسة. وأشار إلى أنه سيتم تسليم مشروع «سرايا» المكون من برجين بارتفاع 40 و46 طابقاً على كورنيش العاصمة، قبل نهاية العام الماضي. موضحاً أن للمشروع يضم 122 وحدة سكنية، منها شقق من 3 غرف نوم، وشقق من طابقين، إلى جانب 4 بنتهاوس، و4 تاونهاوس.

وقدما يتعلم بمشاريع الشركة في دبي، أوضح إسميك

مسؤول ماليزي: لن يتم التوقيع على أي اتفاقية تجارية مع واشنطن أثناء زيارة أوباما المرتقبة

«كونا»: أكد وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي مصطفى محمد أنه لن يتم التوقيع على أية اتفاقية تجارية في إشارة إلى اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادي»، أثناء الزيارة الرسمية المرتقبة للرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال الفترة بين 26 إلى 28 أبريل الجاري.



مصطفى محمد

وقال محمد في مؤتمر صحفي عقد أمس على هامش افتتاح المقر الجديد لل غرفة التجارة الأمريكية - الماليزية إن المباحثات ستتركز على القضايا التي تساهم في تعزيز العلاقات الثنائية منها القضايا الاقتصادية والأمنية والتعليمية والاستثمارية.

وتعتبر أن زيارة أوباما فرصة لتبادل الآراء في قضايا وتحديات تشكل مصدر قلق لماليزيا. وكان محمد قد أوضح في تصريح سابق أن الدول المتفاوضة في اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادي» لم تتخذ أي قرار نهائي لتوقيع هذه الاتفاقية المبررة لتجلب بسبب معاييرها الصارمة التي تتعدى حدود التجارة والاستثمار العاديين والتي تعترض على توقيعها بماليزيا وبعض دول الأقليم.

من جهته أكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية بماليزيا جوزيف يون في تصريح مماثل أن زيارة أوباما دليل على مدى قوة العلاقة الثنائية بين ماليزيا والولايات المتحدة. وبين أن الزيارة تسعى إلى تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات والتعاون الإقليمي والشراكة التجارية.

يذكر أن مفاوضات اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادي» التي تقودها الولايات المتحدة منذ 2006 لم تتوصل إلى اتفاق معين.

وتضم الاتفاقية 12 دولة هي اليابان وكندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا

مسوح: أداء قوي للقطاع الخاص بمنطقة اليورو

سعر الفائدة الرئيسي إلى ما يقرب من الصفر وأقرض البنوك أكثر من تريليون يورو من السيولة الرخيصة أتى البنك السياسة النقدية دون تغيير هذا الشهر لكنه ترك الباب مفتوحاً لنطبع مزيد من النقود لتعزيز الاقتصاد والحيلولة دون استمرار التضخم عند مستويات شديدة الانخفاض.

غير أن القراءة الأولية ل مؤشر ماركيت للجمع

لمديري المشتريات والذي يعتبر على نطاق واسع مؤشراً جيداً للنمو نشئ بأن الدعم الاقتصادي قد لا يكون ضرورياً على الأقل،

وقدر المؤشر إلى 54.0 في أبريل نيسان من 53.1 في مارس آذار ليظل فوق مستوى

الحسين الفاصل بين النمو والانكماش للشهر العاشر على التوالي وسجل أعلى مستوى

له منذ مايو أيار 2011. وتوقع استطلاع رويترز استقرار المؤشر دون تغيير. وقادت

الناميا النمو حيث قفز مؤشرها الذي يغطي أكبر اقتصاد أوروبي من مستوى مارس آذار

وأقرب من أعلى مستوى في 32 شهراً الذي سجله في فبراير شباط. وأبطل باقي دول

المنطقة بلاء حسناً عادافرنسا حيث ظل المؤشر فوق الحسنيين للشهر الثاني على التوالي لكنه

راجع كثيراً عن القراءة السابقة.



نمو القطاع الخاص الأوروبي

إشارة إلى أي معدل تضخم دون الواحد في المئة لتتواصل الضغوط على البنك المركزي للتدخل.

وبعد أن قلص المركزي الأوروبي بالفعل

وتراجع التضخم إلى 0.5 في المئة في مارس ليظل للشهر السادس على التوالي داخل ما يطلق عليها ماريو راجي رئيس البنك المركزي الأوروبي «منطقة الخطر» في

«رويتزر»: أظهرت مسوح أمس أن القطاع الخاص بمنطقة اليورو قد استهل الربع الثاني من العام بإيقاع أدء في نحو ثلاث سنوات لكن تطامبات التوريد الجديدة تدعمت مجدداً بفعل قيام الشركات بخفض الأسعار.

وأبلى قطاع الخدمات بشكل فائق لتوقعات 36 اقتصادياً استطلعت رويترز آراءهم وجاء أداء المصنعين أفضل من متوسط القطاعات.

وقال كريس وليامسون كبير الاقتصاديين في ماركيت «إنه أمر مشجع للغاية في ضوء ما عايشناه لسنوات. نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.5 في المئة عن ربع السنة السابق إذا استمر ذلك المستوى».

«سمعت القلق الرئيسي هو وجود مؤشرات على أن قوى انكماش الأسعار ما زالت حاضرة بدرجة كبيرة».

وخفضت شركات الخدمات الأسعار للشهر التاسع والعشرين على التوالي وبمعدل أشد من مارس وهو ما يشير قلق صناع السياسات الذين يبدلون جهوداً مضنية لرفع التضخم إلى مستوى اثنين في المئة المستهدف.

«داماك العقارية» تحتفل بإدراج صكوك بقيمة 650 مليون دولار في «ناسداك دبي»

وأضاف أن نمو أسواق رأس المال المتوقعة مع أحكام الشريعة بعد أحد العناصر الرئيسية لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» الرامية إلى جعل دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً وفي ظل المراجعة الحثيثة من جانب سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي.

الإسلامي. وقال سعادة عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي والأمن العام مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إن دبي تضيي قدماً وبخطوات متسارعة نحو التحول إلى مركز عالمي للصكوك باستقطاب إدراجات لصكوك إسلامي وعيد الواحد الفقيه رئيس مجلس إدارة ناسداك دبي وحامد علي رئيس التنفيذي لناسداك دبي وعبدالله العور الرئيس التنفيذي مركز دبي لتطوير الاقتصاد

العالم إذ يبلغ إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في أسواق المال بالإمارة 19.63 مليار دولار أمريكي. شهد احتفالية قرع جرس بدء التداول عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي والأمن العام مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وعيد الواحد الفقيه رئيس مجلس إدارة ناسداك دبي وحامد علي رئيس التنفيذي لناسداك دبي وعبدالله العور الرئيس التنفيذي مركز دبي لتطوير الاقتصاد

قام حسن سجواني رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لـ «داماك العقارية» أمس بقرع جرس بدء التداول في سوق دبي المالي احتفالاً بإدراج صكوك بقيمة 650 مليون دولار أمريكي 2.39 مليار درهم، في ناسداك دبي. وبلغ إجمالي قيمة الصكوك التي تم إدراجها في ناسداك دبي منذ بداية العام 2014 وحتى اليوم 6.35 مليار دولار أمريكي علماً بأن دبي تعد ثالث أكبر مركز لإدراج الصكوك في

انخفاض العجز وارتفاع الديون لحكومات الاتحاد الأوروبي

وشهدت 16 دولة في الاتحاد الأوروبي ديوناً حكومية فاقت نسبة 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كان اعلما في اليونان 175.1 في المئة، وإيطاليا 132.6 في المئة، والبرتغال 129 في المئة، وأيرلندا 123.6 في المئة، وقبرص 111.7 في المئة، وبلجيكا 101.5 في المئة. وبلغ الإنفاق الحكومي في منطقة اليورو في العام الماضي 49.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و46.8 في المئة من العوائد الحكومية.

ووصل الإنفاق الحكومي في الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي 49.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و45.7 في المئة من الإيرادات الحكومية.

بنهاية عام 2013 في منطقة اليورو فيما زادت في الاتحاد الأوروبي من 8.2 في المئة إلى 87.1 في المئة. وحقت لوكسمبورغ في عام 2013 فائضاً حكومياً فيما اقتربت ألمانيا من تحقيق التوازن وتم تسجيل أقل النسب في العجز الحكومي في استونيا والدنمارك ولاتفيا والسويد فيما كانت الدول الـ10 الباقية أقل من ثلاثة في المئة. وسجلت أقل معدلات الدين الحكومي بـنهاية عام 2013 في استونيا بنسبة 10 في المئة وبلغاريا 18.9 في المئة، ولوكسمبورغ 23.1 في المئة، ولاتفيا 38.1 في المئة، ورومانيا 83.4 في المئة، وليتوانيا 39.4 في المئة، والسويد 40.6 في المئة.

أظهرت بيانات رسمية هذا أمس تراجع عجز حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في عام 2013 مقارنة بالعام السابق فيما ارتفعت الديون الحكومية لدول الاتحاد ومنطقة اليورو. وكشفت بيانات مكتب «اليوروستات» عن تراجع العجز الحكومي في معدل الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو من نسبة 3.7 في المئة خلال عام 2012 إلى 3 في المئة خلال عام 2013 أما في دول الاتحاد الأوروبي من 3.9 في المئة إلى 3.3 في المئة.

وارتفعت الديون الحكومية في معدل الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 90.7 في المئة بـنهاية عام 2012 إلى 92.6 في المئة

انخفاض العجز في ميزانية بريطانيا لأقل مستوى منذ الأزمة المالية

«رويتزر»: أظهرت بيانات رسمية أمس أن العجز في ميزانية بريطانيا في 12 شهراً حتى مارس آذار نزل لأقل مستوى منذ الأزمة المالية مسجلاً المستوى الذي تستهدفه الحكومة.

وسلط نصيب الاقتراض العام من الناتج المحلي الإجمالي 6.6 في المئة ويرجع ذلك لانخفاض كبير في حجم الاقتراض في الشهر الأخير من السنة الضريبية.

وزارت الخسبة من 7.4 في المئة في السنة الضريبية 2012-2013 لتسجل أقل مستوى منذ 2007-2008 وهو المقياس المفضل لمكتب الميزانية المستمل.

وفي الشهر الماضي توقع المكتب الذي يراقب تطبيق الميزانية أن يبلغ العجز 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد خصم بعض التكاليف والمدفوعات الاستثنائية.

وخفف العجز من أبرز السياسات الاقتصادية للائتلاف الحاكم في البلاد ويلجوه المحافظون والذي تولى السلطة في مايو أيار 2010 حين كان العجز 11 في المئة من الناتج الاقتصادي السنوي وكانت الأعلى بين الاقتصادات الكبرى.

وحتى الآن تقلل النسبة مرتفعة كثيراً عن متوسط التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي الشهر الماضي للعجز في الاقتصادات المتقدمة في عام 2013 عند 4.7 في المئة.